

## من مخيمات داعش إلى الرقة، لا أحد يقبل بأمر محمود

وحدثنا في حين يستمتعون هم بالكهرباء 24 ساعة في اليوم. هل هذا ما تسمونه حرية؟". واعتبرت أم محمود بأن أبناءها وزوج بناتها حاربوا أو كانوا أعضاء في تنظيم داعش، لكنها قالت إن أسرتها لم تؤذ الجيران، وانهتهم بمحاولة كسب ود السلطات الجديدة.

### تهديدات أمنية متواصلة

لا تزال العديد من المباني الشاهقة في الرقة تظهر في الأفق على هيئة هياكل عظمية تم قصفها، لكن السكان انتقلوا إليها أو أعادوا بناء الشقق أو فحوا المناجر. وتم افتتاح مطاعم جديدة، يطل بعضها على ضفاف النهر الذي يمر عبر المدينة. وارتفعت اللوحات الإعلانية فوق الشوارع المزدهمة. تعلن إحداهما عن إطلاق أعمال جديدة لتخطيط حفلات الزفاف ودعوة المطربين الذين تم حظرهم بموجب قوانين الدولة الإسلامية.

### النساء والأطفال في

مخيم الهول يتشربون من الأيديولوجيا المتطرفة، مما يغذي لديهم المزيد من التطرف ما لم يتم ترحيلهم إلى بلدانهم

ويقول المسؤولون إن أكثر من 800 ألف شخص عادوا إلى المدينة وضواحيها، أي ما يقرب من ثمانية أضعاف عدد الذين ظلوا في المدينة عندما تم طرد داعش في أكتوبر 2017. وقال مسؤولون مليونين إنهم قاموا بترميم 18 من مجموع 24 محطة ضخ مياه تضررت بسبب القتال. كما تعمل أكثر من 300 مدرسة، من أصل 800، الآن والتي تضم عشرات الآلاف من الطلاب.

وفي ما يخص الجانب الأمني، قام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بتدريب أكثر من 7500 رجل وامرأة لقوات الأمن الداخلي في الرقة وتجديد 20 جسرا تم تدميرها في القتال. وبين مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن هذا الإنفاق يذهب إلى المناطق المحررة حديثا لضمان عدم عودة داعش. ومع ذلك، أقر المسؤول بأن "المهمة ليست كاملة". فقد تراجع مقاتلو داعش إلى المناطق الصحراوية وانتشروا بين السكان، ويشنون الآن حملة ضد التمرد تستهدف المسؤولين المحليين ونقاط التفتيش الأمنية.

كل هذا العنف يثير شكوك سكان الرقة. يقول أسامة، الذي يدير متجرا لبيع كروت شحن الهواتف المحمولة في الرقة، إن السلطات التي يقودها الأكراد متساهلة للغاية مع مؤيدي داعش في المحكمة ويجب ألا تسمح لهم بالعودة. وتابع "من يستطيع أن يضمن ألا يعودوا إلى طرقهم القديمة؟". وتحت حكم التنظيم، هدد مقاتلو داعش أسامة بقطع لسانه بسبب انتقاداته التي يجهر بها. ويقع متجره في ساحة النعيم، التي اشتهرت بقطع الرؤوس وإطلاق النار وتنفيذ العقوبات الأخرى على يد التنظيم. والآن تم تغيير اسمها إلى ميدان الشيخ.

وبدوره يحذر الشيخ هويدى الشلش من أن النساء والأطفال في مخيم الهول يتشربون من الأيديولوجيا المتطرفة، مما يغذي لديهم المزيد من التطرف ما لم يتم ترحيلهم إلى بلدانهم. وقال الشلش "إذا لم يكن هناك أمن، فإن عودة أهالي الرقة ستضمن استعادتهم".



وصمة داعش تلاحقهم

### سارة الديب

الرقعة (سوريا) - بعد عامين من الهرب مع تنظيم داعش، أرادت أم محمود العودة إلى ديارها. وعندما وصلت أخيرا إلى الرقة مع بناتها وأحفادها، وجدت منزلها محترقا بشكل جزئي ولكن لا يزال بإمكانها العيش فيه. عادت الخياطة البالغة من العمر 53 عاما من مخيم الهول، حيث تم احتجاز 73 ألف شخص، معظمهم من عائلات مقاتلي داعش، منذ أن تمت هزيمة التنظيم في مارس الماضي، لكن سكان الرقة، التي حكمها داعش بوحشية لسنوات والتي عانت من دمار هائل بسبب الحركة التي تسببت في طرد التنظيم، لم يضعوا ثقتهم في العائدين. وبالنسبة لأم محمود، فقد تجنبها جيرانها وأقاربها.

وتقول أم محمود "لا أحد يسأل عنا. الأقارب يخافون منا". وتعد عودتها في يونيو الماضي جزءا من تجربة أجرتها الإدارة التي يقودها الأكراد المدعومة من الولايات المتحدة والتي تدير شمال شرق سوريا، كمحاولة لتحقيق المصالحة في الرقة بعد الاضطرابات التي مرقت نسجها الاجتماعي.

وسمح مسؤولو المدينة بعودة حوالي 700 عائلة من مخيم الهول. يضم المخيم حوالي 30 ألف سوري، معظمهم من النساء والأطفال، إلى جانب عشرات الآلاف من العراقيين والمئات من الأجانب. فيما رفضت معظم دول هؤلاء الأجانب إعادتهم. وتقول الإدارة في الرقة إنه من الأفضل إعادة العائلات إلى بيوتها ودولها بدلا من تركها تتخبط في غياب التطرف. ويتم تنسيق العودة مع شيوخ القبائل العرب، الذين يشهدون على العائدين ويضمنون أمام الحكومة أنهم لن يتسببوا في حدوث أي مشكلة أخرى. وتقدم الآلاف من السوريين في المخيم بطلب العودة.

ولا تزال نتائج التجربة غير مؤكدة، كما توضح حالة أم محمود. وتروي هي وأفراد عائلتها قصتهم مع التنظيم المتطرف وقد اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم الكاملة بسبب وصمة العار التي يواجهونها.

### عودة منبوذة

لقد هربت أم محمود هي وعائلتها من الرقة في صيف عام 2017 عندما أمر داعش بإخلاء حيهم في مواجهة تقدم القوات التي تدعمها الولايات المتحدة والغارات الجوية للتحالف. انتقلوا مع المسلحين المنسحبين من بلدة إلى أخرى خلال الأشهر التالية، حتى المواجهة النهائية للجماعة في قرية باغوز الشرقية. قتل اثنان من أبنائها وصهرها أثناء القتال أو العمل لصالح داعش.

خرجت أم محمود من باغوز وأرسلت إلى الهول مع بناتها الثلاث وأحفادها الثلاثة. تم اعتقال زوجها ووالدها وابنها البالغ من العمر 14 عاما وزوج ابنتها على يد القوات التي يقودها الأكراد. وحُكم على زوج ابنتها بالسجن لمدة عام بسبب انضمامه لداعش، رغم أنه لم يقاتل في صفوفه. ودون أقاربها الذكور، عادت أم محمود إلى الرقة. وقد تم تطهير الشوارع من أكوام الحطام، فيما يقوم عمال البلدية بالحفاظ على نظافة المدينة.

وباعت أم محمود ملابسها المستعملة في السوق، كما باعت أساورها الذهبية من أجل بدء عمل تجاري من خلاله عن لقمة العيش. وعبرت أم محمود عن اندهاشها بسبب نبذ جيرانها لها. وتقول أم محمود وهي تشير إلى منازل جيرانها "انظروا إليهم. لديهم كهرباء في منازلهم ونحن لا. إنهم لا يشعرون بنا. نحن نساء نجلس في الظلام

ويشعر جيرالد كناوس، الذي شارك في صياغة اتفاقية الاتحاد الأوروبي وتركيها عام 2016، أيضا إلى هذه الأرقام ويؤكد أنه في أغسطس الماضي، وصل عدد من الناس إلى الجزر أكثر من أي شهر آخر منذ مارس 2016. ويوضح خبير الهجرة إلى أن العدد الإجمالي في عام 2019 يظل نصف ما كان عليه فقط في شهر فبراير 2016، وأنه رقم ضئيل إذا أخذنا في الاعتبار أن تركيا تاوي نحو 3.6 ملايين لاجئ سوري.

ويعتقد كناوس بأن فكرة أن تركيا قد فتحت حدودها بالفعل فكرة سخيفة، وأكد قائلا "إننا نتعامل حاليا مع نمو واضح في الأعداد، وهذه علامة يجب أخذها على محمل الجد". ومع ذلك يرى الخبير الأوروبي أنه ما زال بالإمكان إنقاذ الاتفاقية من خلال إعداد خطة دعم عاجلة للسلطات اليونانية لهذا الغرض.

## هل باتت اتفاقية الهجرة الأوروبية - التركية على مشارف الانهيار

ملف المهاجرين ورقة أردوغان لابتزاز أوروبا كي تضح المزيد من المساعدات



الهجرة.. ورقة ضغطا تركية

الأسابيع الأخيرة، اشتد القتال حول آخر معقل للمتمردين في سوريا، بمحافظة إدلب، الواقعة على الحدود مع تركيا.

### الموقف الأوروبي

من جانبه لا يرفض الاتحاد الأوروبي مساعدة الحكومة التركية. فقد وعد المجتمع الدولي حكومة أنقرة بمبلغ ستة مليارات يورو ما يعادل ستة مليارات 612 مليون دولار خلال الفترة بين 2016 و2019، وهي أموال ستستخدم لرعاية شؤون اللاجئين.

وأعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي مؤخرا أن ثلاثة مليارات ونصف مليون يورو قد تم تخصيصها بالفعل وإقرارها، صرف منها بالفعل ملياران و400 مليون يورو على أكثر من 80 مشروعا.

ومع تهديدات أنقرة وتكدس مراكز إيواء اللاجئين وعدم إعادة أي لاجئ إلى تركيا، يثار تساؤل: هل بات الاتفاق التركي الأوروبي على مشارف الانهيار؟ أجابت مفوضية الاتحاد الأوروبي على هذه الأسئلة بالجديدة المعتادة "نحن نعتقد أنه يمكننا مواصلة التعاون مع شركائنا الأتراك بثقة".

صرح بذلك متحدث ردا على استفسار أحد الصحافيين، مضيفا أنه مع ذلك، يلاحظ بقلق ارتفاع عدد المهاجرين الذين يصلون إلى لبسوس. في الوقت نفسه، أوضحت سلطات بروكسل أن هذا ليس سوى جزء ضئيل مما كان عليه الوضع قبل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

ويشير جيرالد كناوس، الذي شارك في صياغة اتفاقية الاتحاد الأوروبي وتركيها عام 2016، أيضا إلى هذه الأرقام ويؤكد أنه في أغسطس الماضي، وصل عدد من الناس إلى الجزر أكثر من أي شهر آخر منذ مارس 2016. ويوضح خبير الهجرة إلى أن العدد الإجمالي في عام 2019 يظل نصف ما كان عليه فقط في شهر فبراير 2016، وأنه رقم ضئيل إذا أخذنا في الاعتبار أن تركيا تاوي نحو 3.6 ملايين لاجئ سوري.

ويعتقد كناوس بأن فكرة أن تركيا قد فتحت حدودها بالفعل فكرة سخيفة، وأكد قائلا "إننا نتعامل حاليا مع نمو واضح في الأعداد، وهذه علامة يجب أخذها على محمل الجد". ومع ذلك يرى الخبير الأوروبي أنه ما زال بالإمكان إنقاذ الاتفاقية من خلال إعداد خطة دعم عاجلة للسلطات اليونانية لهذا الغرض.

ويشعر أردوغان بأن أوروبا تركته وشكاه، وشكا مرارا وتكرارا من أن الاقتصاد الأوروبي لا يدفع الأموال الموعودة للتعامل مع التدفق الهائل للاجئين. وبالفعل، قد تتعرض تركيا للتهديد من قبل موجة جديدة من اللاجئين، أخذا في الاعتبار أنه في

وترحيل الأشخاص الذين لا يحق لهم الحصول عليه تستغرق الكثير من الوقت. وقد تطلعت حكومة تسبيراس بنقص الموظفين. من ناحية أخرى، فإن الخبراء الذين أرسلهم الاتحاد الأوروبي إلى "النقاط الساخنة" اليونانية لتسريع إجراءات اللجوء اضطروا إلى المغادرة بسبب ظروف العمل السيئة.

وقد تعهدت الحكومة المحافظة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس بإجراء تحسينات وأعدت أن الحكومة السابقة، رفضت لأسباب أيديولوجية، إعادة العديد من اللاجئين إلى تركيا.

ووفقا لمفوضية الاتحاد الأوروبي، لم تتم إعادة سوى 2400 سوري إلى تركيا بموجب الاتفاق حتى مارس 2019. علاوة على ذلك، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي مباشرة من تركيا أكثر من 20000 سوري يحتاجون إلى حماية دولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، وفرت تركيا ماوى لأكثر من ثلاثة ملايين و600 ألف لاجئ سوري من البلد المجاور، وذلك أكثر من أي بلد آخر في العالم.

وبسبب الوضع الاقتصادي السيء في البلاد، تزيد تركيا من الضغط على اللاجئين الذين رحب بهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في ذلك الوقت بموجب صيغة "الضيوف".

ولكن أعلنت حكومة إسطنبول أنها ستسترد اللاجئين السوريين المسجلين رسميا في محافظات أخرى من العاصمة التركية. ويعني التخلي عن هذه الممارسة التي سمح بها لسنوات طرح مشاكل وجودية خطيرة.

من جانبه يحاول اردوغان تعديل سياسته الخارجية من أجل تعويض فقدته لتأييد أصوات كثيرة من خلال استرجاع رضا الشعب عن أدائه.

وبناء عليه، هدد اردوغان الاتحاد الأوروبي مؤخرا بفتح حدوده أمام اللاجئين في حالة عدم تلقي تركيا المزيد من المساعدات المالية، بحجة أن بلاده ليست في وضع يسمح لها بتحمل عبء الهجرة وحدها.

يشانه، وشكا مرارا وتكرارا من أن الاقتصاد الأوروبي لا يدفع الأموال الموعودة للتعامل مع التدفق الهائل للاجئين. وبالفعل، قد تتعرض تركيا للتهديد من قبل موجة جديدة من اللاجئين، أخذا في الاعتبار أنه في

عدّل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سياسته حيال أزمة الهجرة، وذلك تداركا لتراجع شعبيته نتيجة سياساته الخارجية الخاطئة التي كانت كلفتها عالية خاصة على الاقتصاد التركي، وبات أردوغان يهدد بتعليق قبول المهاجرين في حال عدم تلقي أنقرة المزيد من المساعدات المالية من قبل الجانب الأوروبي، ما قد يضع نهاية لاتفاقية الهجرة البرمة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا منذ مارس 2016.

وتعد اتفاقية إعادة القبول البرمة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا إحدى الركائز الأساسية لسياسة الهجرة الأوروبية، وهي الركيزة التي وصفها مؤخرا رئيسة الاتحاد الأوروبي، أورزولا فون دير لين، بأنها "همة ومعقدة".

### تهديد تركي

بعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على تنفيذ الاتفاق، تهدد تركيا بتعليق قبول المهاجرين الذين يصلون إلى اليونان من شواطئها. فهل هذه هي نهاية الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؟

في البداية، أصبح الاتفاق ساري المفعول وهذا إلى حد ما الوضع في الجزر اليونانية. ولكن منذ شهر أبريل، عادت أعداد الوافدين من البحر إلى الجزر اليونانية للزيادة مرة أخرى. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصل أكثر من 8000 لاجئ إلى الجزر في شهر أغسطس الماضي، بينما لم يكن هناك سوى 3200 لاجئ فقط في العام السابق.

ويعيش في ما يسمى بالنقاط الساخنة، وفقا لبيانات المراكز المثبتة لتسجيل اللاجئين، أكثر من 25000 شخص، منهم حوالي 4200 من القاصرين الذين يسافرون من دون مرافق بالغ.

وتقدر الطاقة الاستيعابية لمراكز إيواء اللاجئين في جزر لبسوس وخيوس وليروس وكوس بـ6300 شخص. وقد أقيمت حولها معسكرات ميدان يعيش فيها اللاجئون في مخيمات أو تحت سواتر بلاستيكية.

ولم تنجح حتى الآن، جميع محاولات تهدئة الوضع. ففي عام 2017، حاولت حكومة اليسار الراديكالي بقيادة اليكسيس تسبيراس، التي حل محلها حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ في يوليو الماضي، التخلص من المخيمات بنقل عدة آلاف من المهاجرين إلى القارة. ومع ذلك، فمن وجهة نظر المفوضية الأوروبية، إن معالجة طلبات اللجوء

مايكل فيندي/ ميريام شميت/ تاكيس تسافوس

أثينا - أحيانا يكونون بالعشرات، وأحيانا أخرى بالمئات. تستقبل الجزر اليونانية شرق بحر إيجه، بشكل شبه يومي، مهاجرين يسعون للبحث عن حياة أفضل. يأتون على متن قوارب متهاكة تخرج من الساحل الغربي

لتركيا وتعبير بحر إيجه للوصول إلى الجزر اليونانية مثل لبسوس، ساموس أو خيوس، التي تعتبر جميعها بوارج للولوج إلى عالم الاتحاد الأوروبي. وتجنبنا المعضلة الهجرة غير القانونية، سبق أن أقرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورؤساء دول

وحكومات الاتحاد الأوروبي الآخرون مع رئيس الحكومة التركية آنذاك، أحمد داود أوغلو، ما يسمى بالاتفاقية الأوروبية التركية، والتي تنص، ضمن بنود أخرى، على أن جميع المهاجرين الذين يصلون بصورة غير قانونية إلى الجزر اليونانية المواجهة للسواحل التركية، تتم إعادتهم إلى تركيا.

يشعر أردوغان بأن أوروبا تركته وشكاه، وشكا مرارا وتكرارا من أن الاتحاد الأوروبي لا يدفع الأموال الموعودة للتعامل مع التدفق الهائل للاجئين

وفي حالة السوريين بالتحديد، فنظير كل لاجئ من تلك الدولة تتم إعادته إلى الأراضي التركية، سيتم نقل أحد طالبي اللجوء من المقيمين في تركيا إلى أراضي الاتحاد الأوروبي. وقالت ميركل في ذلك الوقت "أولئك الذين يسلكون هذا المسار الخطير لا يخاطرون بحياتهم فحسب، بل يفقدون أيضا إلى فرص النجاح".